دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حول التراث والعلوم السياسية
المصدر:	المسلم المعاصر
الناشر:	جمعية المسلم المعاصر
المؤلف الرئيسي:	عطية، محي الدين
المجلد/العدد:	مج 11, ع 44
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1985
الشهر:	شوال - يوليو
الصفحات:	93 - 96
رقم MD:	155051
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	المصطلحات السياسية، العلوم السياسية، اللغة العربية، التراث العربي، القرآن الكريم، الحسبة، الشورى، الخلافة الإسلامية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/155051

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

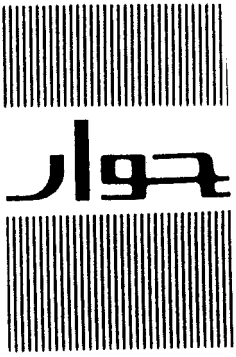

حول التراث والعلوم السياسية

محيي الدين عطية

دار البحوث العلمية ــ الكويت

نشرت الدكتورة نيفين عبدالخالق مصطفىٰ بحثاً بعنوان « إشكالية التراث والعلوم السياسية » في العدد الماضي من « المسلم المعاصر » وطرحت فيه رؤيتها لقضية التراث بوجه عام ، وعلاقته بالعلوم السياسية بوجه خاص .

لقد وُفقت الكاتبة في عرض القضية ــ بتركيز بليغ ــ وقدمت فكراً ناضجاً ، يفتح الطريق للمزيد من الحوار ، ولعلي أسهم بملاحظاتي التالية في إثراء الموضوع ، بإضافة وجهة نظر اتفقتْ مع الكاتبة حينا ، واختلفت حينا آخر .

١ ــ قالت الكاتبة الفاضلة إن مناشدة التراث ، كمحاولة للخلاص من إخفاقات يعاني منها الخلف ، في الواقع المعاصر ، أو كرد فعل لخوف من خطر يستشعرونه ، يجعل اللجوء إلىٰ التراث بمثابة إجراء دفاعي .

وهي بهذا التعليل وضعت الدوافع كلها في إطار المواقف السلبية . وكان يحسن بها أن تضيف دافعاً إيجابياً يتمثل في الرغبة في التزام السلوك الحياتي الإسلامي ، عند فقدان البيئة المهيأة لذلك ، وعند عجز العلماء عن الإجتهاد في تقديم البدائل المعاصرة .

وهذا الدافع نعتقد أنه وراء انكفاء قطاع كبير من المجتمع إلىٰ التراث ، يعيش فيه شكلاً وموضوعاً ، ظناً منه أنه كلما توغل في الماضي ازدادت درجات التزامه الإسلامي .

وأسميناه دافعاً إيجابياً بإعتباره منهجاً فكرياً وسلوكياً ينتهجه أصحاب هذه الرغبة ، رغم ما يتضمنه من سلبيات ليس هذا مجال تبيانها .

٢ ــ جاء في قول الكاتبة تحت عنوان : الدعامة الأولىٰ : اللغة العربية والمنهاجية المقترحة . « أنها ترمي إلىٰ إبراز المعنىٰ

اللغوي والدلالة اللفظية لما لهما من أهمية في إحياء التعامل مع التراث ، وإحلال ألفاظ التراث الأصيلة محلها اللائق ، في حياتنا السياسية ، والإجتماعية » (ص ٧٥) وتعزز ذلك بقولها : « إن محاولة فرض ألفاظ ثقافات ولغات أخرىٰ علىٰ واقع هذا المجتمع ، تصطدم مع الآثار الموجودة والمختزنة من التراث » (ص ٧٦) .

ومع تقديري لهذا التحليل ، إلا أنني أنظر إلىٰ القضية من زاوية أخرىٰ ، فالألفاظ إذا عبرت تعبيراً دقيقاً عن المراد منها ، وجب علينا أن نقتبسها ، فنحن مأمورون باقتباس المعرفة ، فما بالنا بالألفاظ .

واللغة كائن حي متطور . وليس ثمة حاجة للتمسك بألفاظ تراثية ، استلزمها تطور اللغة في حقبة زمنية معينة ، ثم اتخذت مكانها في كتب التاريخ . إن الألفاظ القرآنية استمدت خلودها من خلود القرآن الكريم ، واستعمالنا المعاصر لها يجب أن يكون مرهوناً ببقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه . وقد استشهدت الكاتبة بلفظ **الأحزاب** ، ولا أظنها تختلف معي في أن مدلول هذا اللفظ القرآني « الحزب » قد تطور واتخذ مفهوماً سياسياً محدداً .

فإذا انتقلنا من الألفاظ القرآنية إلىٰ المصطلحات التي نشأت في مراحل تاريخية لاحقة ، كمصطلح **الحسبة** ، أو مصطلح **أهل الحل والعقد** ــ وقد استشهدت بهما الكاتبة ــ نجد أنهما اختفيا من الاستعمال ، لإختفاء المؤسسات التي حملت هذه الأسماء ، ولفقدانهما صفة الخلود التي تستمدها الكلمات القرآنية من الكتاب الخالد .

إن تمسكنا ــ الذي تدعو إليه الكاتبة الفاضلة ــ باستعمال مصطلح كالحسبة ، في الوقت الذي تطور فيه نظام الحسبة وصلت محله مؤسسات وإدارات وأجهزة حديثة يقودنا إلىٰ الإلتزام مالا يلزم . فالمحتسب فيما مضىٰ ، حل محله الآن مراقب التموين ــ وشرطي الآداب ، ومفتش الصحة ، والأخصائي الإجتماعي ، وعدد آخر من المتخصصين الذين يقومون بمعظم وظائفه ، وإن إحياء المصطلح وإطلاقه علىٰ إحدىٰ هذه الوظائف يمثل تعسفاً في الاستعمال ، واضطرابا في المنهج .

وما قيل عن مصطلح الحسبة ، يمكن إطلاقه أيضاً علىٰ مصطلح أهل الحل والعقد ، إن هذه المؤسسة وُلدت وعاشت ماشاء الله لها أن تعيش في تاريخنا الإسلامي ، لتحمل أصلاً من أصول الحكم ولتحمي قيمة من قيمه ، ألا وهي الشورىٰ ــ ولسنا ملزمين بالمصطلح طالما أن النظام الذي حمل هذا الاسم قد تطور ، ولكننا ملزمون بالشورىٰ كقيمة ثابتة بنص الكتاب الكريم .

وأياً كان النظام أو النظم التي يمكن عن طريقها ممارسة مبدأ **الشورىٰ** في هذا العصر ، فإن مصطلح أهل الحل والعقد لن

يكون هو التسمية المثلىٰ لهذا النظام ، وإن تعسفت إحدىٰ الدول وأطلعته علىٰ إحدىٰ مؤسساتها الدستورية ، فلن يتعدىٰ الأمر حدود عاطفة الحنين إلىٰ منجزات عصور الإزدهار .

وكذلك الحال في مصطلح **الخلافة** . وأجتزى هنا فقرة من مقال للدكتور عبدالحميد أبو سليمان : « إن الخلافة ليست إلا مصطلحاً إسلامياً قصد منه إقامة النظام الإجتماعي السياسي عند المسلمين علىٰ أساس الإسلام ، وإقامة شريعة الإسلام خلافة لدور الرسول عليه السلام في قيادة المجتمع الإسلامي لتلك الغاية . ولذلك فالخلافة فكرة وغاية لطبيعة النظم السياسية الإسلامية . وأي نظام مهما كان تركيبه إذا التزم الحدود والغاية والقيم الإسلامية وقصد إلىٰ رعاية شؤون الأمة الدينية والدنيوية علىٰ أساس الشريعة ووفقاً لها فهو نظام خلافة » . (إسلامية المعرفة وإسلامية العلوم السياسية . **المسلم المعاصر** . س ٨ : ع ٣١ ، ص ٤٢) .

٣ ــ تردد في المقال عزو كثير من التصورات والقضايا إلىٰ التراث ، دون تمييز بين الأصول المتمثلة في الكتاب والسنة ، وبين الكم الهائل من إجتهادات البشر ، من فقهاء وعلماء وفلاسفة ومؤرخين وأدباء . ومن هذه الإجتهادات ما هو مقبول ومنها ما هو مرفوض شأنها في ذلك شأن أي إنتاج فكري بشري .

وعندما تتحدث الكاتبة عن النظرة المنبثقة من التراث بالنسبة للتاريخ ودور الإنسان فيه ص ٨٠ ، أو عن موقف التراث في قضيتيْ الثبات والإطلاق ، والتغير والنسبية ص ٨١ ، لا تحدد لنا مقصدها من « نظرة التراث » و « موقف التراث » ، وهل هو الكتاب والسنة ، وهو ما اصطلح الكتّاب المعاصرون علىٰ تسميته « نظرة الإسلام » و « موقف الإسلام » . أم أنها تقصد مجمل ما يحتويه تراث الأقدمين من مقولات لا تندرج عادة تحت نظرة أو موقف موحد ، ناهيك عن تعارضه وتضادها في بعض الأحيان .

إن تحديد المصطلح يغنينا عن الكثير من المعارك الوهمية التي تقوم حول قضية التراث ، ولو طرح كل كاتب تعريفه للتراث ، لسقط الخلاف ، أو انحسر انحساراً كبيراً .

إن هذا اللفظ الهلامي ــ التراث ــ يصلح فقط عند تناول العموميات . أما عند الحديث عن المواقف والآراء فيحسن بنا أن نحدد مصادرنا ، فإن كانت أصولاً من الكتاب والسنة ، إلتزمنا بإيراد الدليل الشرعي ، حتىٰ يقوم الحوار علىٰ أساس موثق ، وإن كانت أقوالاً وأحكاماً إجتهد فيها الأقدمون ، إلتزمنا بالعزو إليهم حتىٰ لا نحمّل ديننا نظرة أو رأياً رآه أحد العلماء في زمن ما ، ووافقه عليه قوم وعارضه فيه آخرون ، عاصروه ، أو جاءوا من بعده .

٤ ــ تقول الكاتبة الفاضلة : « إن دعوتنا إلىٰ تطعيم مناهج الدراسة في العلوم السياسية بالتراث إنما تعين أساساً إدماج التراث في مناهج الدراسة ، في صورة متناسقة ، وعدم تدريسه كجزئية مبتورة ، أو كخبرة منفصلة داخل محتوىٰ منهج دراسي واحد » ص٨٢

ونحن نؤيد الكاتبة فيما تقول إن كانت تقصد بلفظة التراث الأصول والمبادئ العامة المنبثقة عن مصادر التشريع المعتمدة . أما إذا كانت تقصد ــ إلىٰ جانب ذلك ــ الممارسات التاريخية في مجال العلوم السياسية ، فإن الأمر يختلف ، ويصبح تدريس هذه الممارسات كجزئية منفصلة أولىٰ ، بإعتبارها تاريخاً للفكر السياسي الإسلامي ، ينير الطريق أمام الدارسين ، ويقدم لهم نماذج الممارسات المتعددة ، واختلافها باختلاف زمانها ومكانها . لا أكثر .

ثم تستطرد : « وأن نعمل بذلك علىٰ تدعيم انتماء جيل الشباب بالتراث ، بحيث نبدأ في تحديد المفاهيم من التراث ، بإعتبارنا ننتمي إليه ، ثم ننتقل إلىٰ ما عند الآخرين » ص ٩٢ .

وهنا نقف عاجزين ــ مرة أخرىٰ ــ عن مناقشة الكاتبة الفاضلة فيما تقول ، فنؤيدها إن كانت تتحدث عن مفاهيم الإسلام العامة كالعدالة والمساواة والشورىٰ ، ونختلف معها إن تجاوزت ذلك إلىٰ النظم والمؤسسات .

فلسنا ملزمين أن نبدأ من التراث ، بل نحن ملزمون ــ بحكم مسئوليتنا ــ أن نبدأ من الواقع . وهذا ما فعله الأقدمون عندما وجدوا حلاً لمشاكل عصرهم ، بل وجدوا حلولاً لمشاكل مفترضة لم تقع في عصرهم ، فكأنهم بدؤوا من الحاضر ، وتوغلوا في المستقبل ، ولم يبدؤوا أبداً من الماضي ، رغم أن ماضيهم كان حلقة متصلة في مسيرة الحضارة ، فلم تكن قد قطعتها ــ بعد ــ عصور الانحطاط .

والبداية يجب أن يقوم بها أساتذة الفكر السياسي وليس الفقهاء ، وأن يبدؤوا من واقع الأمة الإسلامية اليوم وليس من تجارب التاريخ وإنما يأتي دور الفقهاء في مرحلة تالية لينبهوا إلىٰ ما فيه مخالفة لأصل من أصول الشريعة حتىٰ يضار إلىٰ تعديله ، كما يأتي دور التراث في مرحلة الاستهداء بتجارب الآخرين إن استدعىٰ الأمر ذلك في جزئية من الجزئيات .

إن قضية التراث ليست قضية تراثية ، بل هي قضية حيوية ، تحدد موقف الإنسان الفكري ، ومنهجه العلمي ، ولهذا ندعو الكاتبة الفاضلة أن تولي مصطلحاتها مزيداً من الاهتمام والتحديد ، وأن تضفي علىٰ معالجتها المزيد من التحليل ، وهي أهل لذلك ، فقد لاحظنا ــ من قراءة قائمة مراجعها ــ أن لها في هذا الميدان باعاً ، نسأل الله أن ينفعها وينفع بها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين